

بريطانيا وتجارة التهريب في الكويت في النصف الأول من القرن العشرين (دراسة تاريخية حضارية)

ناصر بن ضاحي الهاجري

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

(قدم للنشر في ٢٤ / ٢ / ١٤٤٥هـ، وقبل للنشر في ١ / ٥ / ١٤٤٥هـ)

الكلمات المفتاحية: الكويت، بريطانيا، العراق، تجارة التهريب، الشيخ أحمد الجابر.
ملخص البحث: كان الاقتصاد الكويتي خلال النصف الأول من القرن العشرين يقوم على التجارة، والأنشطة المرتبطة بها، كالغوص للبحث عن اللؤلؤ، والنقل البري والبحري، ونظرًا للقيود الجمركية التي فرضتها دول الخليج في مقابل اتباع آل الصباح حرية التجارة، وعدم فرض قيود على انتقال السلع، ظهرت تجارة التهريب في الكويت، حتى أصبحت في الربع الأول من القرن العشرين تشكل مصدرًا رئيسًا للدخل فيها، ومن ثم فإن هذه الدراسة تتناول موقف بريطانيا من تجارة التهريب في الكويت، والتي شملت تهريب السلاح، والذهب والعملات، والسلع الاستهلاكية، كما تتناول دور بريطانيا في تسوية الخلافات التي نشبت بين الكويت والسعودية، وكذا الخلافات بين الكويت والعرق نتيجة لتجارة التهريب.

Britain and Smuggling Trade in Kuwait in the First Half of the Twentieth Century (A Historical-Civilizational Study)

Nasser Dahi Al-Hajri

Doctorate in Modern and Contemporary History, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Kuwait.

(Received: 24/ 2/1445 H, Accepted for publication 1/ 5/1445 H)

Keywords: Kuwait, Britain, Iraq, smuggling trade, Sheikh Ahmed Al-Jaber.

Abstract. During the first half of the twentieth century, Kuwait's economy was mainly based on trade and relevant activities such as pearl diving (i.e., hunting) and both land and sea transportation. However, due to the customary restrictions imposed by the Gulf countries while Al Sabah utilized freedom of trade and imposed no restrictions on the mobility of goods, the smuggling trade emerged in Kuwait, to the extent that, country by the first fourth of the twentieth century, it became a major source of income in the country. This study addresses Britain's stance towards smuggling trade in Kuwait, which included smuggling weapons, gold, currencies, and consumption goods, and its (i.e., Britain's) role in settling the disputes that arose between Kuwait and the Kingdom of Saudi Arabia, as well as the disputes between Kuwait and Iraq as a result of the smuggling trade.

المقدمة

تميزت الكويت بموقعها الجغرافيّ الفريد في شمال الخليج العربيّ، الذي جعل منها حلقة وصل بين طرق التجارة البرية بين الخليج، وبلاد الشام إلى داخل شبه الجزيرة العربيّة، ولجنوب العراق وصولاً إلى مياه الخليج العربيّ، ومن الخليج إلى الهند وشرق أفريقيا، فكانت الكويت حلقة وصل بين تجارة الشرق والغرب.

لقد كان الاقتصاد الكويتي قبل اكتشاف النفط قائماً على التجارة وما يرتبط بها، كالغوص للبحث عن اللؤلؤ، ورحلات السفن الشراعية إلى سواحل الهند وشرق أفريقيا، شجع ذلك على ازدهار حركة التجارة، وقد اتبع آل صباح نظاماً يضمن حرية التجارة، وعدم فرض قيود على انتقال السلع، وفرض رسوم جمركية بسيطة على البضائع لم تتجاوز في معظم الأوقات ٤٪، في الوقت الذي كانت فيه دول المنطقة تضع قيوداً على حركة التجارة، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية المرتفعة، ونتيجة لذلك ظهرت تجارة التهريب في الكويت، وبلغت ذروتها في النصف الأول من القرن العشرين، نتيجة للمشاكل الحدودية بين الكويت ودول الجوار، والأزمات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ونظراً للعلاقات التعاقدية بين الكويت وبريطانيا بموجب اتفاقية الحماية عام ١٨٩٩، والوجود البريطاني في الخليج والهند، وما تبع ذلك من فرضها قيود على تجارة التهريب، فقد أثرت هذه التجارة على العلاقات البريطانية مع الكويت، خاصة وأن هذه التجارة كانت سبباً في توتر العلاقات الكويتية مع دول الجوار، وبخاصة السعودية والعراق، ومن ثم فقد بذلت بريطانيا قصارى جهدها لوقف هذه التجارة، وسعت للتوسط بين الكويت والسعودية والعراق لحل المشكلات الناتجة عن تجارة التهريب.

وعليه، فإن هذه الدراسة تهدف إلى الإجابة عن تساؤلات عديدة، أبرزها:
- ما موقف حكام الكويت من تجارة التهريب؟ وما أهم سلع التهريب؟
- ما موقف بريطانيا من تجارة التهريب في الكويت، ونشاطها للحد منها؟
- ما دور بريطانيا في حلّ الخلافات التي نشبت بين الكويت ودول الجوار؛ نتيجة لتجارة التهريب؟
- كيف أثرت الأزمات والحروب على تجارة التهريب في الكويت؟

وقد قسمتُ البحث إلى تمهيد وستة محاور، يتناول التمهيد تطور التجارة في الكويت، وتحول الكويت إلى أحد المراكز التجارية الرئيسة في الخليج العربيّ، وازدهار تجارة التهريب. شجع على ازدهار تلك التجارة أن معظم السلطات الحاكمة في المنطقة كانت تفرض ضرائب باهظة على مختلف المنتجات المستوردة كمصدر للدخل، كما كانت هناك بضائع يمنع الاتجار بها كالسلاح والذهب، وقد ساعد موقع الكويت الجغرافيّ وحرية التجارة فيها وعدم فرض قيود على انتقال السلع من وإلى الكويت على ازدهار تجارة التهريب، ويعالج المحور الأول: تجارة تهريب السلاح، والضغط التي مارستها بريطانيا على حكام الكويت لمنع تجارة السلاح، ويناقش المحور الثاني: تجارة تهريب الذهب والعملات؛ حيث كانت الكويت محطة لتجارة الذهب والعملات من وإلى الهند وسواحل الخليج العربيّ، والقيود التي فرضتها بريطانيا على سفن التهريب، ويعرض المحور الثالث: لتجارة تهريب السلع الاستهلاكية، كالشاي والأقمشة، وأثر هذه التجارة على علاقة الكويت مع بلاد فارس، والضغط البريطانية على الشيخ أحمد الجابر؛ لإصدار إعلان تجريم تهريب تلك السلع. ويتناول المحور الرابع: أثر تجارة التهريب على العلاقات الكويتية-السعودية، والوساطة البريطانية لتسوية الخلاف بين

وزاد من تدفق النشاط التجاري في الكويت، اتباع "آل صباح" لحرية التجارة، ووضع رسوم بسيطة على البضائع، هذه السياسة جذبت التجار، وأسهمت في نمو التجارة في الكويت (الحمدى، ٢٠٠٥).

وقد اشتهر تجار الكويت بين أوساط التجار بقدرتهم على توفير الاحتياجات المطلوبة على مستوى المنطقة، وتدني أسعارها، وتفهمهم لظروف البدو القاسية، إذ كان "آل صباح" يبيعون بالأجل لغير القادرين على الدفع (الحمدى، ٢٠٠٥)، مما أسهم في الترويج لتجارهم وتبادلها مع المناطق الأخرى (Kabeel, 1975)، كما أن شخصية التجار الكويتيين، وما اتصفوا به من أمانة وصدق، جعل التجار من مختلف البلدان يودون التعامل معهم (العبد المغني، ١٩٧٧) ومع اتساع النشاط التجاري الكويتي؛ امتدت تجارتهم إلى خارج شبه الجزيرة العربية؛ حيث وصل التجار إلى سواحل الهند وأفريقيا، ونجحوا في إقامة علاقات تجارية معهم (العبد المغني، ١٩٧٧)، وأخذ تجار الكويت يترددون على هذه الموانئ؛ حيث كانت تجري عملية بيع التمور العراقية والأقمشة والسكر، في مقابل شراء التوابل والحبال والأخشاب والفحم وزيت الجوز والصمغ (الصقر، ١٩٦٤؛ الخترش، ١٩٩٣).

وأصبح النقل البحري التجاري لأسطول الكويت بين مناطق الخليج العربي والهند وشرق أفريقيا، يشكل أحد مصادر الدخل الرئيسة (القطامي، ١٩٦٤)، وقد ساعد على ذلك بناء "آل صباح" للسفن الكبيرة وكانت تتراوح حمولتها ما بين ٣٠ - ٧٥ طناً (الحمدى، ٢٠٠٥)، كما ساعد المركز التجاري للكويت على جعلها حلقة وصل بين الجهات الساحلية، ومناطق الصحراء الداخلية في الجزيرة العربية (عبد الحسن، ٢٠١٦).

البلدين، ويعالج المحور الخامس: أثر تجارة التهريب على العلاقات الكويتية-العراقية، والجهود البريطانية للتقريب بين البلدين، وتشجيعهما على التعاون لمواجهة تلك التجارة، ويناقش المحور السادس: تجارة التهريب خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، ودورها في إنقاذ الكويت من خطر المجاعة، على الرغم من تجريم بريطانيا لتلك التجارة، ومحاصرتها لسواحل الخليج العربي.

وقد استندت الدراسة على الوثائق البريطانية غير المنشورة المتمثلة في وثائق مكتب الهند India Office Record (I.O.R.)، والمحفوظة في مكتبة قطر الرقمية، وكذلك وثائق الخارجية البريطانية Foreign Office (F.O.)، إلى جانب الوثائق البريطانية المنشورة، من أبرزها Records of Kuwait Political Agency, Arabic 1899-1961 Documents 1899-1949، بالإضافة إلى بعض المصادر الأجنبية والعربية التي أسهمت في فهم بعض جوانب هذا البحث.

ومن الله التوفيق والسداد

تمهيد:

أسهمت عدة عوامل في ازدهار تجارة الكويت، كان من أبرزها موقع الكويت الجغرافي المتميز، وبراعة "آل صباح" في التجارة، إذ كانوا على دراية واسعة بالطرق القريبة والبعيدة، وأيسر الطرق للوصول إليها (الصباح، ١٩٨٦).

ونجح "آل صباح" في إقامة علاقات واسعة مع سواحل الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، فضلاً عن احتفاظهم بعلاقات طيبة مع القبائل العربية المنتشرة في صحراء الكويت؛ مما وسع من حجم تجارتهم المنقولة إلى المناطق القريبة والبعيدة (الحمدى، ٢٠٠٥).

العديد من المشاكل بين الكويت ودول الجوار، وبخاصة السعودية والعراق، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

أولاً- تجارة تهريب السلاح:

لم تكن الكويت مركزاً لتهريب الأسلحة إلا في عام ١٨٩٢م عندما استورد منها التجار الفرس حوالي ١٠٠٠ بندقية مارتين هنري (الهاسمي، ٢٠٠٠)، وقد نمت هذه التجارة في عهد الشيخ مبارك الصباح؛ حيث اتجهت القبائل القاطنة في صحراء الجزيرة العربية وجنوب العراق والمدن الساحلية لفارس إلى التزود بالسلاح من الكويت بعد إعادة تصدير السلاح منها، إضافة إلى قيام بعض تجار السلاح بنقله مباشرة من مراكز التوزيع الرئيسية في مسقط إلى الموانئ القريبة وبخاصة فارس (Kuwait Political Agency, Vol.2, 1994). وكانت تجارة السلاح تحقق أرباحاً كبيرة لشيخ الكويت مبارك الصباح، فكان متعهد جمرك الكويت يحصل دولارين على كل بندقية كرسم جمركي، كما كان الشيخ مبارك يحصل على ضريبة مقدارها أربعة جنيهات إسترلينية على كل قطعة (جمال، ٢٠٠٣).

وقد بدأت التقارير البريطانية تشير بشكل مباشر منذ مطلع القرن العشرين إلى مشاركة رعايا كويتيين في تجارة التهريب، وخاصة الأسلحة، الأمر الذي أزعج الحكومة البريطانية؛ لأن هذه الأسلحة كانت تصل إلى حدود أفغانستان، وتستخدم ضد القوات البريطانية، بالإضافة إلى وصولها إلى عناصر منوثة للحكومة البريطانية في الخليج، ومن ثم سعت بريطانيا لاتخاذ إجراءات للحد من تلك التجارة والسيطرة عليها، وفي مايو ١٩٠٠ وقعت بريطانيا مع حاكم الكويت معاهدة تمنع استيراد وتصدير الأسلحة إلى الكويت نهائياً لمخالفتها للقانون (نوفل، ١٩٦١).

وإثر ذلك أصدر الشيخ مبارك بياناً بوقف تهريب الأسلحة إلى أفغانستان عبر ميناء الكويت، وعدم حمل

وخلال القرن التاسع عشر نشطت سفن الكويت في نقل تجارة الخليج العربي إلى الهند وشرق إفريقيا، وأصبحت الكويت من مراكز التجارة الرئيسية في الخليج العربي، وكان من الطبيعي أن يتبع ازدهار النشاط التجاري، ازدهار الأنشطة المرتبطة بها، والتي كان من أبرزها تجارة التهريب، خاصة في ظل الرسوم الجمركية المرتفعة التي كانت تفرضها الدول على الواردات، في الوقت الذي كانت تفرض فيه الكويت رسوم منخفضة.

وقد شجع على ازدهار تلك التجارة أن معظم السلطات الحاكمة في المنطقة كانت تفرض ضرائب باهظة على مخلف المنتجات المستوردة كمصدر للدخل، كما كانت هناك بضائع يمنع الاتجار بها كالسلاح والذهب، وقد ساعد موقع الكويت الجغرافي وحرية التجارة فيها وعدم فرض قيود على انتقال السلع من وإلى الكويت على ازدهار تجارة التهريب، وذلك بنقل البضائع إلى عدد من البلدان بطرق عديدة بعيداً عن رقابة الجهات الرسمية، وكان من ضمن البضائع المهربة الأسلحة والذهب والعملات وبعض المواد الاستهلاكية (جمال، ٢٠٠٣م).

ونظراً للعلاقات التعاهدية بين الكويت وبريطانيا بمقتضى اتفاقية عام ١٨٩٩؛ حيث وقع الشيخ مبارك مع بريطانيا اتفاقية الحماية، أهم ما جاء فيها:

- تعهد الشيخ بعدم تنازله أو رهنه أو بيعه لأي جزء من أراضيه لأية دولة بدون موافقة بريطانيا.
- ألا يستقبل في بلاده وكلاء أو ممثلين لدولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية.

- تتولى بريطانيا شؤون السياسة الخارجية للكويت (Kuwait Political Agency, Vol.3, 1994).

ونتيجة لذلك؛ فقد أثرت تجارة التهريب على العلاقات بين الكويت وبريطانيا، خاصة وأن هذه التجارة سببت

وطلائها بالزيت لإخفاء معالمها، وخلال لقاء الشيخ مبارك بقائد الطراد البريطاني أنكر علمه بأمر تلك السفينة (الخرش، ١٩٩٤).

كما كان تاجر السلاح الفرنسي "جوجير Goguger" على اتصال بالشيخ مبارك؛ حيث كانت السفن المحلية الكويتية تهرب السلاح من مسقط إلى الكويت بكميات كبيرة، خاصة في ظل نشوب الصراع بين آل رشيد وآل سعود، ووقوف الشيخ مبارك بجانب ابن سعود، ومدّه باحتياجاته من خلال بيع الأسلحة، كما أنها كانت تشكل مصدر دخل مهم للشيخ مبارك (الجاسم، ١٩٨٢).

ومنذ عام ١٩٠٤ تزايدت عمليات تهريب السلاح بمعرفة الشيخ مبارك، فكانت الشحنات تدخل على أنها ممتلكات خاصة للشيخ، ففي الأسبوع الأول من شهر يناير ١٩٠٤ وصل إلى الكويت ١٢ صندوقاً من الأسلحة، وفي ١٨ يناير وصلت شحنة أخرى تحتوي على ٢٩ صندوقاً ووضعت جميعها في مخازن الشيخ، وكانت عمليات الاستيراد تسير بمعدل ١٠٠٠ بندقية في الشهر تقريباً، ووصل دخل الشيخ منها ما قيمته ٥٠ ألف جنيه إسترليني في السنة (الخرش، ١٩٩٤).

وعلى الرغم من الامتعاظ البريطاني، إلا أن بريطانيا كانت تحشى من أن يؤدي تشددها في الرقابة على تجارة الأسلحة في الكويت إلى تدهور العلاقات بينها وبين الشيخ مبارك، ففي مايو ١٩٠٥ وكتب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الميجور نوks يقول: إن إعلان حظر تجارة الأسلحة في الكويت لا يساوي قيمة الورق الذي كتب عليه (إبراهيم، ١٩٨٢).

ولمواجهة هذا التطور النشط لتجار السلاح في الكويت أثار الوكيل السياسي في الكويت (نوks) المسألة مع الشيخ مبارك في إبريل ١٩٠٦، لكن الشيخ أبدى علامات الاستياء

الأسلحة على السفن، كما تضمن البيان السماح بتفتيش السفن الكويتية من قبل القوات البريطانية (The Persian Gulf administration report, 1986). ولم يكن قرار الشيخ مبارك إلا لاسترضاء بريطانيا، إلا أنه شجّع بعض التجار على تجارة السلاح واستيرادها للكويت ومنطقة الخليج لدعم موقفه الداخلي، فضلاً عما كانت تحفقه هذه التجارة من أرباح مادية (الخرش، ١٩٩٤).

ومنذ عام ١٩٠٢ بدأت الأسلحة تتدفق على الكويت، وقد شجّع على ذلك احتدام الصراع في الجزيرة العربية بين آل سعود وآل رشيد؛ حيث أمّد الشيخ مبارك ابن سعود بالأسلحة، خاصة وأن الشيخ مبارك كانت تربطه علاقات صداقة مع الملك عبد العزيز، بالإضافة إلى العداء بين الكويت وإمارة آل رشيد بعد معركة الصريف ١٩٠٢، وعلى الرغم من قيام السفن البريطانية بجولاتها التفتيشية لمراقبة السفن في المياه الكويتية، إلا أنها تساهلت في وصول الأسلحة إلى الكويت لرغبتها في إبعاد ابن الرشيد الموالي للعثمانيين (النجار، القهوتاني، مراد، ١٩٨٤).

وقد استمر تدفق الأسلحة من مسقط إلى الكويت والمناطق المجاورة لها، فباع تجار الأسلحة البريطانيين ما لا يقل عن ١٣٢٦ بندقية من نوع مارتيني هنري (الهاشمي، ٢٠٠٠)، وعلى الرغم من تشديد بريطانيا لإجراءاتها في الخليج إلا أنها لم تتمكن من وقف عمليات التهريب إلى الكويت في ظل حماية شيخ الكويت لتجار السلاح، ففي عام ١٩٠٤ وكانت إحدى السفن الكويتية العائدة إلى محمد صادق معرفي قد شحنت كمية كبيرة من الأسلحة تعود لثلاثة من كبار تجار السلاح، وأثناء توجهها من مسقط إلى الكويت لحقت بها إحدى الطرادات البريطانية، إلا أنها تمكنت من الوصول إلى ميناء الكويت، وما إن وصلت حتى قام الشيخ مبارك بإخفاء ربان السفينة، وأمر بسحب السفينة إلى الشاطئ

بين صناديق الأغذية والمواد الاستهلاكية، وبمجرد وصولها إلى الكويت يتم تحميلها على ظهور البغال والحمير لتوزيعها على المشترين (Records of Kuwait, Vol. 4, 1989).

وقد اتخذ الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١-١٩٥٠) موقفاً مؤيداً للبريطانيين في منع تجارة السلاح، ففي سبتمبر ١٩٢٢ أرسل المعتمد السياسي في الكويت إلى المقيم السياسي في الخليج رسالة مفادها أنه تم توقيف سفينة كويتية متجهة إلى البحرين وعلى متنها شحنة من الأسلحة المهربة، وقد تمت إعادة السفينة إلى الكويت مرة أخرى، كما أمر الشيخ أحمد بالقبض على النوخة (القبطان) ومعاقبته عقاباً شديداً ليكون عبرة للآخرين (Records of Kuwait, Vol. 4, 1989).

وفي ١٣ يناير ١٩٢٦ أرسل المعتمد البريطاني في الكويت "الميجور مور" إلى الشيخ أحمد الجابر برسالة مفادها أن شخصاً من كران عرف بتهربه للسلاح قصد الكويت، وطلب من الشيخ أحمد بالتحقق عنه، ومراقبة تحركاته، وقد رد الشيخ أحمد الجابر بالموافقة على طلبه، وقام بإجراء اللازم (The Persian Gulf administration report, 1986).

كما أصدر الشيخ أحمد إعلاناً بتجريم الاشتغال بتهرب الأسلحة وأدوات الحرب، ومعاقبته من يقوم بتجارة وتهريب الأسلحة من الكويت (تركي وآخرون، د.ت).

وعلى الرغم من ذلك، فقد استمرت تجارة تهريب السلاح، وكانت العراق من أهم المناطق المستقبلية للأسلحة الكويتية، وخصوصاً مناطق العشائر القبلية في الجنوب، وقد أدى ذلك إلى توتر العلاقات الكويتية العراقية خلال حقبة الثلاثينيات، وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً.

ثانياً- تجارة تهريب الذهب والعملات:

كانت أسعار الذهب والعملات تتفاوت حسب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في كل بلد، فنشطت تبعاً لذلك تجارة تهريب الذهب والعملات بين الهند ودول الخليج، وكان

وعدم الرضا إزاء ما وجهته إليه السلطات البريطانية من لوم (الخرش، ١٩٩٤).

وأصرَّ الشيخ على موقفه؛ حيث أخذت التجارة بالازدياد، وفي فبراير ١٩١٠ أكدت حكومة الهند أن التجارة ينقلون نشاطهم من مسقط إلى الكويت، واقترح المقيم السياسي في الكويت على حكومة الهند أن تضغط على شيخ الكويت لمنع تهريب الأسلحة، لكن الشيخ نفى ما تردد عن قيام تجار الكويت بالعمل في هذه التجارة (إبراهيم، ١٩٨٢).

شرعت بريطانيا بفرض حصار بحري على الخليج؛ لمنع وصول الأسلحة بالقوة العسكرية في عام ١٩١٠، وفي أبريل من العام نفسه، وصلت السفينة فتح الخير إلى الكويت، وهي ترفع العلم الفرنسي، وتبين من أوراقها أنها مملوكة لشركة جوجير، كما أن الأسلحة التي تحملها باسم الشركة ذاتها، وقد وجه الكابتن شكسبير Shhkespear بالقبض على قبطان السفينة، لكن الشيخ وافق على تقديم اعتذار من التاجر "محمد صالح" صاحب الأسلحة، وأطلق سراح القبطان، أما بالنسبة للأسلحة، فقد سلمت إلى الوكيل السياسي (الهاشمي، ٢٠٠٠).

ونتيجة للضغوط البريطانية المتزايدة على الشيخ فقد صرح في مايو ١٩١٠ بالتأكد على تصريح مايو ١٩٠٠ بمنع تجارة السلاح (الهاشمي، ٢٠٠٠). وعلى الرغم من ذلك فلم تتوقف عمليات تهريب الأسلحة من وإلى الكويت، إذ تشير الوثائق البريطانية إلى أن قيمة الأسلحة التي وصلت من الكويت إلى الساحل الفارسي في عام ١٩١١ بلغت ٣٠,٧٥٠ روبية ((IOR/L/PS/10/738, 1909-1920).

وقد توقف تهريب الأسلحة خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) بسبب الحصار العسكري الذي فرضته بريطانيا على الخليج (السعدون، ١٩٨١)، إلا أن تهريب الأسلحة عاد مرة ثانية عقب انتهاء الحرب، فكانت السفن الشراعية الصغيرة القادمة من الموانئ الفارسية تخفي الأسلحة

وحيث قامت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ارتفع سعر الجنيه الذهب (الإسترليني) في الكويت، وأصبح سعر الواحد منه عام ١٩٤٠ يساوي ٦٠ روبية، بينما كان سعر الواحد منه في الهند ٢٨ روبية، ومن هنا نشط بعض التجار في نقل الذهب من الهند إلى الخليج، لكن حكومة الهند البريطانية منعت ذلك رسمياً (Records of Kuwait, Vol. 4, 1989).

إلا أن تجار الكويت لجأوا إلى تهريب الجنيهات سرّاً، وقامت بعض سفن السفر الكويتية بنقل شحنات من الذهب من الهند إلى البصرة لقاء أجرة الشحن قدرها ١,٥ - ٢ روبية لكل جنيه ذهب (الحاتم، ٢٠٠١).

وفي مايو ١٩٤١ أرسل الوكيل السياسي في الكويت كتاباً إلى جمارك كراتشي أوضح فيه الاشتباه في شخص يدعى عبد العزيز جاسم يحمل جنيهاً ذهبية، وفي منتصف عام ١٩٤٢ وضع الإنجليز أساء ١٦ تاجراً من منطقة الخليج معروفين بتهريبهم للذهب (حبيب، ٢٠٢٢).

وفي فبراير ١٩٤٢ أرسل الوكيل السياسي في الكويت الميجور مور إلى الشيخ أحمد الجابر يخبره فيها بأن هناك كميات من الذهب ليست بالقليلة تم تهريبها من أراضي نجد والحجاز إلى الكويت، وأنه يجب عليه أن يجبر رعاياه على عرض الذهب الوارد بحراً على السلطات الجمركية، وأن يمنع رعاياه من الاشتراك في هذه التجارة وإلا سيتعرض الذهب المهرب للمصادرة (حبيب، ٢٠٢٢).

وإثر ذلك نشر الشيخ إعلاناً طلب فيه من الأهالي الامتناع عن تهريب الذهب بأي صفة، وكل من يحاول ذلك يكون عرضه لأشد أنواع العقاب، إلا أن بعض السفن الكويتية استمرت في تهريب الذهب حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (الحاتم، ٢٠٠١).

وحيث ارتفع سعر الذهب في الهند، بعد أن قررت حكومة الهند البريطانية وقف التعامل بالعملات من فئة الألف روبية

النواخذة والبحارة يتفننون في إخفاء تلك العملات في مخابئ سرية سواء داخل السفينة، أو في صناديقهم، أو في الأشرطة، أو بين أمتعتهم، أو في ملابسهم، وكان من الصعب على موظفي الجمارك في الهند معرفة تلك الأماكن، فكان يتم تهريب الليرات الذهبية بإدخالها إلى الهند أو إخراجها منها حسب السعر المتداول لها هناك، مقارنة بسعرها في بلدان الخليج، فإن ارتفع سعر الذهب في الهند تم تهريبه إليها، وإن انخفض تم إخراجها منها (جمال، ٢٠٠٣). كما نشطت عملية تهريب الأموال كالدولارات والجنيهاً الإسترليني والتوامين الإيرانية وغيرها من العملات إلى المحمرة وعبادان في إيران؛ نظراً لارتفاع سعرها هناك مقارنة مع أسعارها في الكويت (جمال، ٢٠٠٣).

وقد كانت قضية تهريب الذهب من الخليج إلى الهند محل خلاف بين بريطانيا والكويت وإمارات الخليج الأخرى لفترة طويلة، الأمر الذي أدى في بعض الحالات إلى منع عدد من تجار الكويت والخليج من دخول الهند البريطانية، وكذا الضغط على حكام الخليج لنشر إعلانات رسمية تنص على حظر تهريب الذهب من الهند وإليها (المدني، ٢٠٠٢).

إلا أن تجارة الذهب والعملات انتشرت في الكويت في ظل تفاوت أسعار الذهب والعملات، فكان يتم تهريب الذهب إلى الكويت من الهند ومسقط وإمارات الخليج العربي، ويوضح جدول (١) كمية الواردات الكويتية من الهند ومسقط وسواحل الخليج العربي من الذهب والعملات بين عامي ١٩٠٩-١٩١٥.

كما حدث أيضاً تصدير عكسي من الكويت إلى الهند ومسقط وسواحل الخليج العربي، ويوضح جدول (٢) كمية الصادرات الكويتية إلى سواحل الخليج العربي والهند من الذهب والعملات بين عامي ١٩٠٩-١٩١٥.

يشرف على مصالحهم، وحسب تقدير القنصل البريطاني في المحمرة، فإن السلطات الفارسية قصدت من هذا المنع تحقيق هدفين: أولهما وقف التهريب المتزايد من الكويت إلى فارس بواسطة الفرس، وثانيهما: أن تقلل من إقدام الفرس على الحج عن طريق التهريب (I. O. R., 8 September 1933)، إلا أن هذا المنع لم ينفذ بصرامة وحزم، ونتيجة لذلك استمرت عمليات التهريب (I. O. R., 13 September 1933).

ورغم التنبيهات البريطانية للحكومة الكويتية بمنع التهريب التجاري، إلا أن التجار واصلوا عملهم في التهريب، ففي ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ كتب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي في الخليج تقريراً قال فيه: "إن المراكب الكويتية هي مراكب التهريب، ويقوم معظمها بنشاط تجاري غير مشروع وغير قانوني، ففي الخريف تحمل سفنهم تمر البصرة إلى الهند، ثم تحمل الخشب والحبال والمواد الأخرى أثناء عودتها إلى منطقة الخليج، ثم يعيد التجار تصديرها إلى مناطق أخرى مجاورة، وعند إبحار الكويتيين في البحر الأحمر يحملون من الساحل الأفريقي الأخشاب وزيت السمك، كما أن بعض السفن الكويتية تشترك في تصدير الشاي الهندي بدون رخصه، وتهربه إلى الخليج" (الحميدي، ٢٠٠٨، ص ١٢٥).

وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية زادت عمليات تهريب السلع الاستهلاكية من الهند إلى الكويت، وبخاصة تهريب الشاي، فكان الشاي القادم إلى الكويت بالسفن البخارية، والذي كان يصدره ميناء كلكتا هو المصرح به رسمياً، أما الشاي القادم بواسطة السفن الشراعية، فإنه مهربٌ غير قانوني، وغير مصرح به، (Kuwait Political Agency, Vol.10, 1994).

وكان الشاي المهرب يباع بسعر أرخص بكثير من الشاي الذي كان يتم استيراده بشكل قانوني؛ مما أثر على تجارة الشاي المستورد (Kuwait Political Agency, Vol.3, 1994)، وفي

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حدثت حركة عكسية لنقل الذهب من الكويت إلى الهند، فكان تجار بيروت يستوردون الذهب من هولندا وأمريكا والأرجنتين وكولومبيا وسويسرا والمكسيك، ويبعثونها عن طريق الجو إلى الكويت، ومن ثم يرسلونها إلى الهند، وقد استمرت حركة نقل الذهب حتى الخمسينيات من القرن العشرين؛ حيث توقفت تجارة نقل الذهب إلى الهند (Records of Kuwait, Vol. 4, 1989).

ثالثاً- تجارة تهريب السلع الاستهلاكية:

كانت السلع الاستهلاكية كالأقمشة والسكر والشاي تستورد بشكل عادي من الهند بواسطة السفن الشراعية دون قيود تذكر، وكانت معظم تلك المواد والبضائع تستورد من الهند إلى الكويت سواء كانت ذات منشأ هندي، أو من دول أوروبا المختلفة كبريطانيا وألمانيا وفرنسا (جمال، ٢٠٠٣).

وقد شجّع توفر هذه السلع في الكويت، وشُحّحها في دول الجوار، وبخاصة فارس والعراق، بالإضافة إلى الضرائب الباهظة التي كانت تفرضها تلك الدول؛ على تهريب تلك السلع إلى البنادر الفارسية الصغيرة المنتشرة على الخليج، وكذلك المناطق الحدودية مع العراق (حبيب، ٢٠٢٢).

وقد كانت فارس السوق الرئيس لتهريب السلع الاستهلاكية من الكويت، وكان الشاي والسكر والأقمشة من أهم السلع التي ازداد تهريبها، وكانت عمليات التهريب تتم بحراً؛ حيث كان التجار الفرس يبحرون من فارس إلى الكويت بشحنات القمح والفاكهة والملابس، ثم يعودون منها بالشاي والسكر، وكان ثمن هذه الشحنات يدفع في الكويت، ثم تهرب البضائع إلى ساحل فارس بين لنجة وبوشهر، ويحصل حاملوها على نصف الرباح (حبيب، ٢٠٢٢).

وفي أبريل ١٩٣٣ قررت الحكومة الفارسية عدم السماح للفرس بالسفر إلى الكويت، طالما أنه لا يوجد قنصل هناك

وعقب فشل مؤتمر الكويت الأول في ديسمبر ١٩٢٣ في إيجاد حل لمشكلة المسابلة، وجد التجار الكويتيون أن تجارة التهريب هي الملاذ للتخفيف من حدة هذا الحصار، وكان على الشيخ أحمد أن يغض الطرف عن عمليات التهريب (الدوسري، ٢٠٠٩).

وتشير الوثائق الأهلية للتاجر الكويتي حمد الصقر إلى ذلك، فتضم وثائقه رسالة إلى أحد تجار مدينة عنيزة، ويدعي عقيل محمد العقيل، يطلب منه تصريف بضائعه، فمن خلال العقيل كان حمد الصقر يصرف بضائعه في نجد، والتي كانت تشمل الأقمشة الهندية واليابانية، كما تضمنت مواد غذائية كالسكر والشاي والقهوة وغيرها (الوثائق الأهلية الكويتية، ١٦ يوليو ١٩٢٦).

وبسبب بقاء وتساعد المشكلة، نشطت عمليات التهريب بين القوافل النجدية والكويتية، فكانت السلع تهرب من خلال إخفائها بوضعها داخل سلع أخرى، فيتم دفع جمر على السلع الظاهرة دون المخفية، أو يتم إرسال السلع مع قوافل الحج على أنها متعلقات شخصية أو هدايا (المطيري، ٢٠١٨).

وفي محاولة من بريطانيا لتسوية الخلاف بين الجانبين عقد في يونيو ١٩٣٥ مؤتمر التجار، وقد حضر ديكسون Dickson هذا الاجتماع كمراقب بين الطرفين، وتألّف الطرف الكويتي من: (أحمد الحميضي، ومحمد بن ثنيان الغانم، وخالد الزيد الخالد)، أما الطرف النجدي فقد تألّف من: عبد الله القصيبي، وحمد السليمان، وخالد الوليد، إضافة إلى حاشية مكونة من ٧٠ شخصاً (Kuwait Political Agency, Vol.1, 1994)، بدأت المفاوضات بحضور الكولونيل نوks Knox، وتم الاتفاق على وضع مراكز جمركية على الحدود بين البلدين، وكان من ضمن المسائل الخلافية بين الجانبين مسألة التهريب؛ حيث تعهد الجانب الكويتي بمنع

مارس ١٩٣٨ التقي المعتمد البريطاني في الكويت بالشيخ أحمد الجابر لبحث تهريب الشاي، وطلب من الشيخ التعاون مع حكومة الهند؛ لمنع تهريب الشاي غير المشفوع بإجازة تصدير من الهند، وإرسال بيانات مفصلة لجميع شحنات الشاي المجازة والواردة إلى الكويت من الهند، وقد أبدى الشيخ رغبته في التعاون لمنع تهريب الشاي، وأقر بالالتزام باستيراد الشاي بصورة قانونية (الحميدي، ٢٠٠٨).

شكلت تجارة التهريب مصدراً رئيساً للدخل في الكويت، إلى أن هذه التجارة أثرت بشكل مباشر على علاقة الكويت بدور الجوار، وبخاصة السعودية والعراق، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

رابعاً- أثر تجارة التهريب على العلاقات الكويتية السعودية:

كانت تجارة المسابلة -الشراء بالأجل- بين الكويت والسعودية أحد مصادر الدخل للاقتصاد الكويتي، وخلال الحرب العالمية الأولى، تزايدت عمليات التهريب للسلع إلى القوات العثمانية في العراق والشام، ونتيجة لذلك فرضت بريطانيا حصاراً اقتصادياً على الكويت خلال الفترة ما بين ٨ فبراير ١٩١٧-٣ ديسمبر ١٩١٨ (خزعل، ١٩٦٥).

وإثر ذلك، طلبت بريطانيا من الملك عبد العزيز أن يحصل رعاياه على التصاريح للحصول على السلع من الكويت، ونتيجة لذلك تزايدت عمليات التهريب بين الكويت ونجد، فقام الملك عبد العزيز بوضع عبد الله النفيسي مسؤولاً عن قوافل البادية للحد من عمليات التهريب (King Abdul Aziz, 1996)، كما بعث عماله لتحصيل الزكاة من قبيلة العوازم في الكويت، وهذا ما أغضب الشيخ سالم المبارك (١٩١٧-١٩٢١).

إلا أن هذه الاتفاقية لم تدخل إلى حيز التنفيذ إلا في عام ١٩٤٢ بسبب مشكلة القبائل بين البلدين وولائها، فكان كل طرف يدعي أن ولاء هذه القبائل يتبع له، ويعد سلسلة من المفاوضات تم التوصل في إبريل ١٩٤٢ إلى صيغة نهائية للمعاهدة بعد أن حلت مسألة ولاء القبائل، وكان من أبرز ما جاء في الاتفاقية:

- أن يسود السلام الدائم والصدقة الراسخة غير القابلة للانتهاك بين المملكة العربية السعودية والكويت.

- أن تبذل الحكومتان كل جهد ممكن للحفاظ على العلاقات الطيبة بينهما، والسعي بكل ما في وسعها لمنع استخدام أي من أراضيها قاعدة لأي عمل غير مشروع.

- يجوز للمواطنين التنقل بين المنطقتين لغرض الرعي، ما لم تعترض حكومة الطرف الآخر.

- يجوز لأي مواطن من الحكومتين الدخول إلى إقليم الطرف الآخر من أجل المسابرة أو لأي غرض آخر غير محدد في هذه المادة، دون الحصول على إذن من الطرف الآخر مسبقاً، ولكن على المواطن السعودي أن يحمل وثيقة صادرة عن السلطة المختصة في بلده تحدد هويته وتفوضه للقيام بالرحلة المقترحة، وعلى السلطات الكويتية إبلاغ الوكيل السعودي في الكويت بأسماء الأشخاص القادمين وأسباب قدومهم، والمواد التي يحملونها من الكويت، وهذا لا ينطبق على الحجاج الذين يعاملون وفقاً للوائح المملكة العربية السعودية المتعلقة بالحجاج (خلف، ٢٠١٨).

خامساً- أثر تجارة التهريب على العلاقات الكويتية

العراقية:

نشطت تجارة التهريب من الكويت إلى العراق في الثلاثينيات، ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة الجمركية، فالكويت كانت تنتهج سياسة الرسوم الجمركية التي لم تكن تتجاوز ٤٪ لكي تجذب التجارة إلى موانئها، بينما كانت

أي عملية تهريب، وأعرب عن استعداده لدفع التعويضات عن كل حادثة تهريب، وأن يحق للحكومة النجدية إلغاء الاتفاقية في حالة تكرار حوادث التهريب لأكثر من ثلاث مرات متتالية (F. O., 19 November 1935).

وأما الجانب النجدي، فقد بين أبعاده في إلغاء الاتفاقية إذا حدثت عملية واحدة، وطلب من الكويت أن تصدر كتاباً بهذا البند، ولكن تم رفض هذا الطلب لصعوبة تنفيذه عملياً، لكن أكد الجانب الكويتي أنه سيعمل جاهداً للتصدي لأي عملية تهريب، إلا أن الوفد النجدي أصر على شرطه، الأمر الذي أدى إلى فشل المباحثات بين الجانبين (قاسم، ٢٠٠٠).

أخذت العلاقات الكويتية - السعودية تشهد تحسناً تدريجياً منذ عام ١٩٣٦، في ظل الجهود البريطانية لتحسين العلاقات بين الجانبين، وقبيل اندلاع الحرب العالمية شجعت بريطانيا الطرفين على الوقوف بوجه عمليات التهريب، فتم إنشاء مخافر حدودية للتصدي لها في فبراير ١٩٣٧ (السداني، د.ت).

وأخذ الطرفان يتطلعان إلى إقامة علاقات صداقة وحسن جوار، وفي ديسمبر ١٩٣٩ قام أمير الكويت بزيارة السعودية من أجل تعزيز التعاون بين البلدين (جريدة الدفاع، ١٩٣٩)، وقد تمخض عن هذه المساعي توقيع البلدين لاتفاقية صداقة وحسن جوار (جريدة الدفاع، ١٩٤٠)، كما تم توقيع اتفاقية تبادل المجرمين، واتفاقية تجارية (الصباح، ١٩٨٨).

وكان من بين المواد التي تضمنتها الاتفاقية التجارية: وضع موظفين على حدود كل منها لضمان تجنبهم حدوث أعمال تهريب (Kuwait Political Agency, Vol.1, 1994)، ولتفادي عمليات التهريب تم تحديد خط سير القوافل في الحدود البرية الكويتية من الصبيحية أو الجهراء، وتم بعد ذلك برأس تنورة أو الجبيل، وذلك للحد من التهريب وسهولة تحصيل الرسوم منها (الدوسري، ٢٠٠٩م).

إلا أن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ديكسون بعث برسالة إلى المقيم السياسي في الخليج في ٨ مارس ١٩٣٣ يفند فيها تصريحات مدير الجمارك العراقية، وذكر أن ما ذكره مدير الجمارك مبالغته، وفيما يخص مقتل أحد موظفيه أشار ديكسون أنه حقق في الحادث بطرق سرية وعلنية، وأظهرت النتائج النهائية للتحقيق أن المهربين كانوا من أحد القبائل الرحل المقيمة قرب صفوان التي تبعد ٢٥٠ ميلاً عن الكويت، وأنهم قدموا إلى الكويت وعادوا بأعداد من الجمال المحملة بالبضائع المهربة، فحوصروا في الأراضي العراقية على بعد ٨٠ ميلاً من الحدود، وأثناء الاشتباك قتل أحد موظفي الجمارك العراقية، لذا فالإيجاء بأن المهربين هم كويتيون بعيدة عن الحقيقة (الصباح، ١٩٨٨).

وفي مارس ١٩٣٣ أرسلت الحكومة العراقية إلى المقيم السياسي في الخليج فاول Fowle بمقترحات لحل مشكلة التهريب، أهمها: ألا ترسل بضائع من الكويت إلى العراق قبل تسجيلها في بيان خاص (منفست) مع وجوب إنشاء مراكز مراقبة على الحدود بين البلدين، وفي حال وافق شيخ الكويت على التعاون مع الحكومة العراقية، فإنها تتعهد بتعويضه، إلا أن الشيخ أحمد الجابر رفض المقترحات العراقية محتجاً بالتعديت الواقعة على مقاطعاته الزراعية من قبل السلطات العراقية (F.O., 10 May 1935).

واقترح "فاول" عقد اجتماع في الكويت بحضور الشيخ وممثل عن الحكومة العراقية، غير أن الحكومة العراقية رفضت هذا الاقتراح لكونه غير مجدٍ ما دام الشيخ قد رفض المقترحات العراقية السابقة (F.O., 10 May 1935).

وعلى الرغم من الإجراءات العراقية، إلا أن عمليات التهريب ظلت مستمرة، فتشير الوثائق البريطانية أنه تم اكتشاف ٥١٨ حالة تهريب في عام ١٩٣٣ عن طريق البر والبحر لبضائع يعتقد أنها خرجت من الكويت تقدر قيمتها

العراق تتبع سياسة الرسوم المرتفعة التي كانت تزيد عن ١٠٪ أحياناً (الجاسم، ١٩٩٦).

وقد ساعد على انتشار عمليات التجارة بين الكويت والعراق سهولة القيام بها براً وبحراً، فالحدود البرية بين البلدين عبارة عن صحاري شاسعة لا يوجد بها إلى القليل من مراكز الشرطة المتفرقة، أما الحدود البحرية عند مصب شط العرب، فقد تميز القسم الجنوبي بأنه ضحل يسهل عبوره، بالإضافة إلى أن الكويت كانت تعاني من الحصار التجاري الذي فرضه الملك عبد العزيز؛ لتسهيل السلطات الكويتية مع عمليات التهريب (الصباح، ١٩٨٨).

وتزامنت هذه المشكلة مع تولي الملك غازي حكم العراق في عام ١٩٣٣، وإثر ذلك دخلت العلاقات الكويتية - العراقية مرحلة جديدة تميزت في معظمها بالتوتر في ظل الأطماع العراقية في الكويت، فقد شنت العراق حملة دعائية معادية للكويت بتحريض من الملك غازي، واستخدمت إذاعة قصر الزهور لتحريض الكويتيين على إثارة الاضطرابات، وأخذت تنادي بضم الكويت (برج، ١٩٩٢). ونتيجة لذلك، تفاقت مشكلة التهريب بين البلدين، ففرضت السلطات العراقية رقابة صارمة على الحدود بين البلدين، وشملت الإجراءات سفن نقل المياه من شط العرب، مما حدا بشيخ الكويت إلى الاحتجاج على الإجراءات العراقية، إلا أن الحكومة العراقية اعتذرت عن تنفيذ مطالب الشيخ ما لم يتم هو بتقديم ضمانات كافية لوقف التهريب (الصباح، ١٩٨٨).

وفي عام ١٩٣٢ صرح مدير الجمارك العراقية بأن بضائع تبلغ قيمتها ٦٠ ألف جنيه إسترليني قد هربت إلى العراق من الكويت، وأن أحد العاملين في الجمارك قد أطلق عليه النار من قبل المهربين الكويتيين (F. O., 8 March 1933).

لا سيما أن في استطاعة العراق أن تسبب له مشاكل ومتاعب جسيمة (F.O., 18 January 1934).

وفي إطار المساعي البريطانية للقضاء على تجارة التهريب بين الكويت والعراق؛ اقترحت عقد مؤتمر برئاسة المقيم السياسي في الخليج، وبحضور ممثلين عن الحكومة العراقية وشيخ الكويت، وحددت فترة انعقاده بين التاسع والسادس عشر من يونيو ١٩٣٥، وتقدمت بمقترحات للجانبين لمناقشتها خلال المؤتمر، كان من أبرزها: تعيين مدير بريطاني للجمارك في الكويت، يتمتع بسلطات خاصة، وأن تتحمل العراق نصف مصاريف تعيين مدير الجمارك البريطاني وموظفيه، وأن تشكل إدارة كويتية عراقية مشتركة لمكافحة التهريب (F.O., 23 May 1935; 28 May 1935).

وقد وافق مجلس الوزراء العراقي على المشروع، ورشح كلاً من إبراهيم كامل مدير الجمارك العام، والمستر سوان مفتش الجمارك، لحضور المؤتمر الذي سيعقد في الكويت (F.O., 5 June 1935)، إلا أن الشيخ أحمد الجابر رفض المقترحات البريطانية، وكان من أهم دوافعه للرفض أنه سواء تم إيقاف التهريب عن طريق الكويت أو من خلال الحصار العراقي، فإن الخسارة ستكون كبيرة للكويت (F.O., 28 May 1935).

وكان إصرار الشيخ على رفض المقترحات البريطانية مدفوعاً بخشيته من الأطماع العراقية في الكويت، وقد أثار شيخ الكويت مع المسؤولين البريطانيين مسألة الأطماع العراقية، وقد حثّه المسؤولون على زيارة العراق وتجديد علاقته مع الملك غازي وكسبه إلى جانبه، وبالفعل زار الشيخ أحمد الجابر بغداد وهو في طريق سفره إلى لندن عام ١٩٣٥، ومكث فيها ثلاثة أيام أجرى خلالها مباحثات ودية مع الملك غازي وحكومته (عبد الله، ٢٠١٩).

وبالرغم من هذه المساعي فإن زيارة أمير الكويت ومحاولة التقرب من العراق لم تحقق النتائج المرجوة؛ وما لبثت

بحوالي ١١٥٠٠ جنيه إسترليني، كان يجب أن تُدفع عنها رسوم جمركية تقدر بـ ٨٥٠٠ جنيه إسترليني (F. O., 20 September 1938).

مما دعا الحكومة العراقية إلى رفع الاحتجاجات المتتالية إلى الحكومة البريطانية -كممثلة لشيخ الكويت- طالبة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التهريب، إلا أن الحكومة البريطانية لم تستطع القيام بأي إجراء لمكافحة عمليات التهريب (الصباح، ١٩٨٨).

وخلال اللقاء الذي جمع القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد المستر ستافورد Stafford بالقيم السياسي في الكويت يكسون، تمكن الأخير من إقناع المستر ستافورد بأن تهريب البضائع من الكويت إلى العراق لم يكن شيئاً خطيراً كما حاولت الحكومة العراقية تصويبه (F.O., 8 August 1933).

وفي فبراير ١٩٣٤ أبلغ وزير الخارجية العراقية السفير البريطاني موافقة حكومته على عقد مؤتمر بين ممثلين كويتيين وعراقيين، واقترح أن تشمل المناقشات تعيين الحدود، والقضاء على التهريب، ورشحت الحكومة البريطانية الكولونيل فاوول والكولونيل ديكسون لتمثيل الكويت في المؤتمر، إلا أن الشيخ أحمد رفض إعطاء ممثليه السلطة الكافية للتفاوض، وقد يكون رفضه بضغط من التجار المستفيدين من التهريب (F.O., 5 February 1934; 7 February 1934).

وإثر ذلك طلب وزير الخارجية العراقية نوري السعيد من السفير البريطاني في بغداد همفري التوسط لإقناع الشيخ أحمد بالتعاون مع العراق للقضاء على عمليات التهريب، وخوفاً من أن تقوم الحكومة العراقية بفرض حظر على تجارة الكويت للقضاء على التهريب، فقد عمدت الحكومة البريطانية إلى التوسط بين الجانبين، وأشارت على الشيخ أن يقبل وساطتها،

إلا أن التهريب استمر بواسطة العراقيين بدافع الاستفادة من الفرق الكبير في التعرفة الجمركية (الصباح، ١٩٨٨). وعلى الرغم من الأزمات التي أحدثتها تجارة التهريب في الكويت مع دول الجوار، إلا أن أسطول التهريب الكويتي نجح في إنقاذ الكويت من خطر المجاعة خلال سنوات الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي.

سادساً- تجارة التهريب خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية:

خلال الحرب العالمية الأولى عملت بريطانيا للضغط على خصومها في الحرب (الألمان والأتراك) لإضعافهم بشتى الوسائل التي كان من ضمنها الحصار الاقتصادي الذي هدف إلى منع الأطعمة والبضائع عن تلك الدول، وقد تأثرت بلاد الشام بهذا الحصار، لكن التقارير البريطانية كانت تقول: إن الكويت هي الحلقة الأضعف في فرض الحصار على تلك الدول، ومنها تهرب المواد إلى بلاد الشام، حيث عثروا على أكياس فارغة تحمل علامة الكويت، وخلال الحرب ازداد حجم التجارة مع تلك الدول زيادة عظيمة، ولم ينظر الإنجليز بعين الرضا إلى موقف حاكم الكويت الشيخ "سالم المبارك" الذي لم يتدخل لإيقاف تلك التجاوزات (الحميدي، ٢٠٠٨).

ونشط أسطول السفن الشراعية الكويتي في نقل البضائع من الهند وسواحل إفريقيا؛ لتقل الأطعمة وغيرها من الضروريات إلى الكويت وغيرها من دول الخليج، ونتيجة لذلك نشطت صناعة السفن في الكويت لكي تلبية الطلب المتزايد عليها، فقد قام بعض التجار بصنع أكبر أنواع السفن السفارة من نوع البوم لنقل البضائع من الهند إلى الخليج، ففي عام ١٩١٤ تم صنع بوم "فتح الكريم" الذي عرف "بالداو"

الصحف العراقية أن شنت حملة شعواء ضد الكويت في نهاية عام ١٩٣٥، كما خصصت إذاعة قصر الزهور جزءاً من نشاطها لتأييد الدعوة إلى ضم الكويت للعراق (عبد الله، ٢٠١٩).

ونتيجة لذلك ظلت قضية التهريب قائمة وأثرت على العلاقات الكويتية العراقية، وكثرت الشكاوى من الجانبين، فقد كان العراق يشتكي من استمرار عمليات التهريب والخسائر الناتجة عنه، أما شيخ الكويت فكان يشتكي من انتهاك زوارق الجمارك العراقية للمياه الإقليمية الكويتية (الصباح، ١٩٨٨).

وقد ظلت مشكلة التهريب قائمة، لكن خفّت مطالب العراق بحلها، في الوقت الذي اشتدت فيه مطالبة الملك غازي بضم الكويت بين عامي ١٩٣٨-١٩٣٩، فقد استغلت العراق التطورات الداخلية في الكويت، وأزمة حل المجلس التشريعي الأول، وكثفت من حملتها الإعلامية ضد نظام الحكم في الكويت (برج، ١٩٩٢).

إلا أن الدعوة العراقية لضم الكويت شجّعت القوات العراقية على اجتياز الحدود الكويتية لملاحقة المهربين، فكثرت نتيجة لذلك الشكاوى من الكويت ضد العراق، مما دعا الحكومة البريطانية إلى مطالبة العراق بضرورة إيقاف هذه التجاوزات، وشكلت لجنة ضمت الوكيل السياسي البريطاني في الكويت لهذا الغرض (الصباح، ١٩٨٨).

إلا أن هذه اللجنة لم تتوصل إلى أي نتيجة، خاصة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، ولم تتوقف عمليات التهريب من جانب الكويتيين إلا عند اكتشاف النفط في الكويت، ثم الاتفاق الكويتي مع السعودية وفك الحصار السعودي عنها، فتخلصت الكويت بهذين الحدثين من ضائقتها المالية، واستغني الكويتيون عن ممارسة التهريب،

مهلب" يحصل على حوالي (٤٠,٠٠٠) روبية أجرة نقل شحنة من الأقمشة من بومباي إلى البصرة، وحصلت بعض السفن على حوالي (٢٨,٠٠٠) روبية لقاء شحنة من التمور إلى الهند والعودة بالبضائع الاستهلاكية الضرورية (الحجوي، ٢٠٠٧).

ونتيجة لذلك اتخذت بريطانيا إجراءات عسكرية لمنع تجارة التهريب، وتوثق مذكرات نواخذة الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا، فيروي النواخذة عبدالله عبد العزيز البراك خلال رحلته إلى الهند في عام ١٩٤٢، أنه خلال رحلة العودة وحين ظهر له ساحل عمان (بالقرب من منطقة الأشخرة) اعترضت سبيلها سفينة حربية بريطانية، وأمرتها بالتوقف للكشف على البضاعة فيها، وكانت آنذاك بالقرب من منطقة الخابة على الساحل العماني، ثم أطلق سراحها، لكن قبطان السفينة البريطانية عاد وأمرها بالتوجه إلى خور جرامه (جراما) العماني؛ لكي يتم إنزال بضاعتها والكشف عليها، وبعد التفتيش لم تطلق السفينة الحربية سراحها، بل جرتها بواسطة الحبال حتى أوصلتها إلى بندر كراحي، ولم تكن هذه السفينة الوحيدة التي خضعت لهذا الإجراء، وقد عرفت هذه الحادثة في الكويت بـ "سنة القبض على الداو" (روزنامة النواخذة البراك، ٢٠٠٩).

وفي ٢٢ إبريل ١٩٤٤ أرسل المعتمد السياسي البريطاني في الكويت الكابتن (بيلي) إلى الشيخ أحمد الجابر يخبره بأنه جرى تهريب ٥٠٠ صندوق فلفل من الهند إلى الكويت بواسطة السفينة المنصور التابعة لمحمود الشايح، طولب مصادرة هذه الشحنة، لكن الشيخ أحمد أجابه بأنها شرعية (حسين، ١٩٩٤).

وما قام به الأسطول الشراعي الكويتي في نقل البضائع والمؤن الضرورية للكويت ولغيرها من البلدان، جعل الشيخ أحمد الجابر يفخر برجال الكويت هؤلاء ويقول: "الكويت فيها رجال يأتون بالعليج من أقصى الفريج" (الحجوي،

للتاجر حمد العبد الله الصقر، وكانت حمولته تقارب ٤٠٠ طن، كذلك تم صنع بوم "نور البر والبحر" عام ١٩١٨، والذي بلغت حمولته ٥٧٥ طناً (الحجوي، ٢٠٠٧).

وبناء على ذلك قررت السلطات البريطانية الضغط على شيخ الكويت، فأوفدت المقيم البريطاني في الخليج في أواخر عام ١٩١٧، لتعلمه أن السلطات البريطانية قررت أن تتولى بصورة مباشرة - عن طريق ضباط - بريطانيين مهمة مراقبة السلع والبضائع التي تخرج من الكويت، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض من قبل الشيخ سالم يوازره في ذلك تجار الكويت (السعدون، ١٩٨١).

ولم تنته تلك الأزمة إلا في فبراير عام ١٩١٨ عندما وافق الشيخ سالم على طلب بريطانيا في مقابل دفع تعويضات للتجار عن خسائرهم، إلا أن الدافع الرئيس لقبول الشيخ سالم هو فرض بريطانيا حصاراً بحرياً وبرياً في الخليج، إذ منعت به وصول أي سلع إلى الكويت، حتى موافقة الشيخ سالم على طلبهم (السعدون، ١٩٨١).

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية ازدهرت تجارة الكويت، خاصة عندما انقطع وصول السفن التجارية الأوروبية إلى المنطقة؛ نظرًا للقيود التي فرضت على النقل البحري مما أتاح للسفن الكويتية فرصة القيام بدور الوسيط التجاري في المنطقة، وتموين جيوش الدول الحليفة العاملة في إيران والعراق طوال فترة الحرب (الخصوصي، ١٩٧٢).

ونجح أسطول السفر الشراعي في إبعاد شبح المجاعات عن الكويت والعديد من دول الخليج وبعض الموانئ اليمنية الجنوبية، وخلال سنوات الحرب كانت تتوقف بعض السفن الكويتية في بعض البنادر على ساحل فارس، لتقديم العون لسكانها بعد أن أصابهم الجوع والعري (الحجوي، ٢٠٠٧).

وفي تلك السنوات ارتفع سعر نقل البضائع، وكان تجار البصرة وبغداد يحرصون على نقل بضائعهم من الهند إلى البصرة على متن السفن الشراعية الكويتية، فكان البوم "

(٢٠٠٧). ويظهر من ذلك تأييد حاكم الكويت لتجار التهريب من أجل إنقاذ الكويت من خطر المجاعة.

الخاتمة:

- كانت الكويت أحد المراكز التجارية الرئيسة في الخليج العربي، وقد رافق ازدهار النشاط التجاري ازدهار تجارة التهريب، شجّع على ذلك أن معظم السلطات الحاكمة في المنطقة كانت تفرض ضرائب باهظة على مخلف المنتجات المستوردة كمصدر للدخل، كما كانت هناك بضائع يمنع الاتجار بها كالسلاح والذهب، وقد ساعد موقع الكويت الجغرافي وحرية التجارة فيها وعدم فرض قيود على انتقال السلع من وإلى الكويت، ساعد ذلك على ازدهار تجارة التهريب.

- كانت تجارة تهريب السلاح تعدّ مصدراً مهماً للدخل في الكويت، وعلى الرغم من توقيع بريطانيا اتفاقية مع حاكم الكويت مبارك الصباح لمنع تلك التجارة عام ١٩٠٠، إلا أنها ازدهرت وأصبحت الكويت أحد أهم مراكز تهريب السلاح في الخليج، ساعد على ازدهار تلك التجارة: تساهل بريطانيا مع حكام الكويت، وكان هدفها من ذلك تعزيز موقف ابن سعود ضد ابن رشيد الموالي للعثمانيين.

- كانت الكويت محطة رئيسة لتجارة الذهب والعملات من وإلى الهند وسواحل الخليج العربي، وعلى الرغم من القيود التي فرضتها بريطانيا على سفن التهريب، إلا أن هذه التجارة ازدهرت، خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لذلك ضغطت بريطانيا على شيخ الكويت في عام ١٩٤٢ لنشر إعلاناً يطلب فيه من الأهالي الامتناع عن تهريب الذهب بأي صفة، إلا أن بعض السفن الكويتية استمرت في تهريب الذهب حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

- أدى فرض دول المنطقة رسوماً جمركية مرتفعة على السلع الاستهلاكية، كالشاي والأقمشة، إلى تهريب تلك السلع إلى دول المنطقة، وبخاصة بلاد فارس، مما أدى إلى توتر العلاقات مع بلاد فارس في عام ١٩٣٣م، وقد استمرت تلك التجارة، خاصة خلال فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، ونتيجة لذلك ضغطت بريطانيا على الشيخ أحمد الجابر لإصدار إعلان تجريم تهريب تلك السلع.

- نجح أسطول التهريب الكويتي في إنقاذ الكويت من خطر المجاعة خلال فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية.

- فشلت بريطانيا في القضاء على تجارة التهريب في الكويت نتيجة لعدة عوامل، كان من أبرزها: نجاح تجار الكويت في التخلص من القيود البريطانية سواء داخل الكويت أو خارجها، ساعد على ذلك تساهل حكام الكويت مع التجار، خاصة وأن دول الخليج كانت تعاني خلال تلك الحقبة بعد انهيار تجارة اللؤلؤ، بالإضافة إلى مشكلة المسابرة بين الكويت والسعودية، والذي امتد أثرها حتى عام ١٩٤٢م.

أثرت تجارة التهريب على العلاقات الكويتية-السعودية، خاصة بعد إيقاف تجارة المسابرة، وعلى الرغم من الوساطة البريطانية لتسوية الخلاف بين البلدين، إلا أن هذا الخلاف ظل قائماً بين البلدين قرابة العشرين عاماً.

- أثرت تجارة التهريب على العلاقات الكويتية-العراقية خلال فترة الثلاثينيات، وعلى الرغم من الجهود البريطانية للتقريب بين البلدين، وتشجيعها على التعاون لمواجهة تلك التجارة، إلا أنها فشلت في ذلك نتيجة لاستغلال العراق لتلك المشكلة من أجل الضغط على الكويت، على أمل تحقيق آمال الملك غازي بضم الكويت.

الحجبي، يعقوب يوسف. (٢٠٠٧). *النشاطات البحرية القديمة في الكويت*. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الحجبي، يعقوب يوسف. (٢٠٠٩). *روزنامة النوخة عبد الله عبد العزيز البراك*. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

حسين، عبد العزيز. (١٩٩٤). *محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت*. دار القرطاس.

الحمددي، صبري فالح. (٢٠٠٥). *الكويت نشوؤها وتطورها ١٧٥٠-١٨٧١*. دار الحكمة.

الحميدي، نواف فلاح. (٢٠٠٨). *التطور الاقتصادي والاجتماعي في الكويت ١٩٣٨ إلى ١٩٧٥* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عين شمس.

الخرش، فتوح عبد المحسن. (١٩٩٣، يوليو). *نشأة الكويت*. مجلة المؤرخ المصري، (١١)، ١٢٧-١٧٠.

الخرش، فتوح عبد المحسن. (١٩٩٤، مارس). *تجارة السلاح في عهد الشيخ مبارك الصباح ١٨٩٦-١٩١٥*. مجلة المؤرخ العربي، (٢)، ٣٥٧-٣٧٩.

خزعل، حسين. (١٩٦٥). *تاريخ الكويت السياسي*. (ج. ٤). د.ن.

الخصوي، بدر الدين عباس. (١٩٧٢). *دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي ١٩١٣-١٩٦١*. شركة المطبوعات الكويتية.

خلف، حسين بن سعود. (٢٠١٨). *العلاقات السعودية الكويتية ١٩٢٢-١٩٤٧: دراسة في ضوء الوثائق البريطانية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة اليرموك.

الدوسري، عمر. (٢٠٠٩). *تطور الجمارك الكويتية*. بلدي.

الرشيد، عبد العزيز. (١٩٧٨). *تاريخ الكويت*. دار الحياة.

السداني، خالد. (د.ت.). *الكويت في صحيفة الفتح*. د.ن.

قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني. (١٩٨٢). *سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨-١٩١٤* دراسة وثائقية. د.ن.

أبو حاكم، أحمد مصطفى. (١٩٨٤). *تاريخ الكويت الحديث*. دار ذات السلاسل.

برج، محمد عبد الرحمن. (١٩٩٢). *أزمة النظام العراقي والعدوان على الكويت: دراسة تاريخية لأحداث ١٩٣٦-١٩٣٩* والدروس المستفادة منها. *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، ١١ (٤١)، ١٨٦-١٩٩.

تركي، بنیان سعود، وآخرون. (د.ت.). *تاريخ الكويت الحديث والمعاصر*. سلسلة الكتب الجامعية رقم ٩.

الجباسم، نجاة عبد القادر. (١٩٨٢، سبتمبر). *حظر تجارة الأسلحة في الكويت والخليج العربي ١٩٠٠-١٩٠٦*. مجلة البيان، (١٩٨)، ٣٤-٥٩.

الجباسم، نجاة عبد القادر. (١٩٩٦، أغسطس). *مشكلة الحدود الكويتية العراقية ١٩٠٢-١٩٤٦*. مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة، (١٩)، ٩٣-١٣٩.

جريدة الدفاع. أعوام ١٩٣٩-١٩٤٠.

جمال، محمد عبد الهادي. (٢٠٠٣). *الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت*. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الحاتم، موسى غضبان. (٢٠٠١). *التطور الاقتصادي في الكويت ١٩٤٦-١٩٧٣*. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

حبيب، نوال خلف نعمة. (٢٠٢٢، أكتوبر). *معضلات تجارة الكويت الخارجية في النصف الأول من القرن العشرين*. مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩١٨-١٩٤٥.

١٢ (٧)، ١٧٥-٢١١.

لوريمر، ج. ج. (د.ت). دليل الخليج: القسم الجغرافي. (ج.٥). قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر. المدني، عبد الله. (٢٠٠٢). معالم الدور الهندي في الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين. دار الأيام. مركز البحوث والدراسات الكويتية. (١٩٢٦، ١٦ يوليو). الوثائق الأهلية الكويتية: وثائق حمد العبد الله الصقر، رسالة من عقيل المحمد العقيل في عنيزة إلى حمد الصقر في الكويت.

المطيري، يوسف. (٢٠١٨). الكويت وتجارة القوافل في النصف الأول من القرن العشرين. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عين شمس.

النجار، مصطفى. القهواقي، حسين. مراد، خليل علي. (١٩٨٤). تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. د.ن. نوفل، سيد. (١٩٦١). الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية. (ج.٢). دار المعرفة. الهاشمي، رحيم كاظم. (٢٠٠٠). تجارة الأسلحة في الخليج العربي ١٨٨١-١٩١٤. دار علاء الدين للنشر.

‘Abd al-Ḥasan, Kawthar Ghaḍbān (2016), *mazāhir Nashāt al-Kuwayt al-Mallāhī [in Arabic], Majallat al-Khalīj al-‘Arabī*, 44 (1-2).

‘Abd Allāh, Nūr Muḥammad (2019, April), *al-Hāshimīyūn fī al-‘Irāq wa-‘alāqātuhum bi-usrat al-Ṣabāḥ ḥukkām al-Kuwayt 1916-1958 [in Arabic], Majallat Dirāsāt al-Khalīj wa-al-Jazīrah al-‘Arabīyah*, 45 (173).

Abū Ḥākīmah, Aḥmad Muṣṭafā (1984), *Tārīkh al-Kuwayt al-ḥadīth [in Arabic]*, al-Kuwayt: Dhāt al-Salāsīl.

al-‘Abd al-Mughnī, ‘Ādil Muḥammad (1977), *al-iqtīṣād al-Kuwaytī al-qadīm [in Arabic]*, al-Kuwayt: no publisher data.

al-‘Aqīl, ‘Aqīl al-Muḥammad. (1926). *Risālah min ‘Aqīl al-Muḥammad al-‘Aqīl fī ‘Unayzah ilā Ḥamad al-Ṣaqr fī al-Kuwayt bi-tārīkh 5 Muḥarram 1345 H/ July 16th 1926 [in Arabic]*, al-Kuwayt: Markaz al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Kuwaytīyah al-wathā’iq al-Ahliyah al-Kuwaytīyah, wathā’iq Ḥamad al-‘Abd Allāh al-Ṣaqr.

al-Dawsarī, ‘Umar (2009), *Taṭawwur al-Jamārik al-Kuwaytīyah [in Arabic]*, al-Kuwayt: baladī.

السعدون، خالد حمود. (١٩٨١). العلاقات بين نجد والكويت ١٩٠٢-١٩٢٢. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أم القرى.

الصباح، ميمونة خليفة. (١٩٨٦، إبريل). نشأة الكويت وتطورها في القرن الثامن عشر. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (٤٦)، ١٣-٤٤.

الصباح، ميمونة. (١٩٨٨). الكويت في ظل الحماية البريطانية. د.ن.

الصباح، ميمونة. (٢٠٠٣). الكويت حضارة وتاريخ. (ط.٥). د.ن.

الصقر، عبد العزيز حمد. (١٩٦٤، يونيو). الكويت قبل الزيت. مجلة العربي، (١٧)، ١٦-٢٧.

عبد الحسن، كوثر غضبان. (٢٠١٦). مظاهر نشاط الكويت الملاحي. مجلة الخليج العربي، (٤٤)، (١-٢)، ٢٩٠-٣٠٥.

عبد الله، نور محمد. (٢٠١٩، إبريل). الهاشميون في العراق وعلاقتهم بأسرة الصباح حكام الكويت ١٩١٦-١٩٥٨. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (١٧٣)، ٢٢٣-٢٥٨.

العبد المغني، عادل محمد. (١٩٧٧). الاقتصاد الكويتي القديم. د.ن.

الريحاني، أمين. (٢٠١٧). تاريخ نجد الحديث وملحقاته. مؤسسة هنداوي.

قاسم، جمال زكريا. (١٩٧٣). تاريخ الخليج العربي. دار الفكر العربي.

قاسم، جمال زكريا. (٢٠٠٠). نشأة الجمارك الكويتية. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

القطامي، عيسى. (١٩٦٤). دليل المختار في علم البحار. د.ن.

- al-Ṣabāh, Maymūnah (1988), *al-Kuwayt fī zill al-Ḥimāyah al-Barīṭānīyah* [in Arabic], al-Kuwayt: no publisher data.
- al-Ṣabāh, Maymūnah (2003), *al-Kuwayt Ḥaḍārah wa-tārīkh* [in Arabic], (ed. 5), al-Kuwayt: no publisher data.
- al-Ṣabāh, Maymūnah Khalīfah (Ibrīl 1986), Nash'at al-Kuwayt wa-taṭawwuruhā fī al-qarn al-thāmin 'ashar [in Arabic], *Majallat Dirāsāt al-Khalīj wa-al-Jazīrah al-'Arabīyah*, 46.
- al-Saddānī, Khālid (N.D.), *al-Kuwayt fī Ṣahīfat al-Fath* [in Arabic], al-Kuwayt : no publisher data.
- al-Sa'dūn, Khālid Ḥammūd (1981). *al-'Alāqāt bayna Najd wa-al-Kuwayt 1902-1922* [in Arabic], Risālat mājistūr ghayr manshūrah, al-Dirāsāt al-'Ulyā al-tārīkhīyah, Kullīyat al-sharī'ah wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Jāmi'at Umm al-Qurā.
- al-Ṣaqr, 'Abd al-'Azīz Ḥamad (Yūniyū 1964), al-Kuwayt qabla al-zayt [in Arabic], *Majallat al-'Arabī*, 17.
- Burj, Muḥammad 'Abd al-Raḥmān (1992), Azmat al-niẓām al-'Irāqī wa-al-'udwān 'alā al-Kuwayt : dirāsah tārīkhīyah li-aḥdāth 1936-1939 wa-al-durūs al-mustafādah minhā [in Arabic], *al-Majallah al-'Arabīyah lil-'Ulūm al-Insānīyah*, 11 (14).
- F. O. 371/16851. (1933, 8 March). from Colonel Dickson to the Pol. Resident in the Persian Gulf.
- F. O. 371/20057. (1935, 19 November). from Political Agent in Kuwait to Political Resident in Persian Gulf.
- F. O. 371/21813. (1938, 20 September). from Kuwait to Iraq, Tel U. K. Delegation Genva.
- F.O. 371/18909. (1934, 18 January). from Dickson to Political Resident.
- F.O. 371/16852. (1933, 8 August). Report from H. r. Dickson Political Agent in Kuwait.
- F.O. 371/17817. (1934, 5 February). From Iraqi Ministry of Foreign Affairs to Sir Francis Humphry.
- F.O. 371/17817. (1934, 7 February). from British Ambassador to Nuir Said.
- F.O. 371/18909. (1935, 10 May). from Mr. Ward Pol. Agent at Kuwait to Iraq.
- F.O. 371/18909. (1935, 23 May). from British Embassy in Bagdad to Yasin Al Hashimi.
- F.O. 371/18909. (1935, 28 May). From Sheikh of Kuwait to Pol. Resident in the Persian Gulf.
- F.O. 371/18909. (1935, 5 June). from British Embassy in Bagdad to Sir John Simon.
- Ḥabīb, Nawāl Khalaf Ni'mah (Uktūbir 2022), Mu'dilāt Tijārat al-Kuwayt al-khārijīyah fī al-niṣf al-Awwal min al-qarn al-'ishrīn 1918-1945 [in Arabic], *Majallat Kullīyat al-Ādāb*, 28 (7).
- Ḥusayn, 'Abd al-'Azīz (1994), *Muḥāḍarāt 'an al-mujtama' al-'Arabī bi-al-Kuwayt* [in Arabic], al-Kuwayt: Dār al-qirtās.
- I. O. R. 15/4/3/5. (1933, 13 September). Conf. No.204, Political Agency, Kuwait.
- al-Ḥajjī, Ya'qūb Yūsuf (2007), *al-Nashāt al-bahrīyah al-qadīmah fī al-Kuwayt* [in Arabic], al-Kuwayt: Markaz al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Kuwaytīyah.
- al-Ḥajjī, Ya'qūb Yūsuf (2009). *Rūznāmat al-nūkhadhah 'Abd Allāh 'Abd al-'Azīz al-Barrāk* [in Arabic], al-Kuwayt: Markaz al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Kuwaytīyah.
- al-Ḥamadī, Ṣabrī Fāliḥ (2005), *al-Kuwayt nushū'uhā wa-taṭawwuruhā 1750-1871* [in Arabic], Landan: Dār al-Ḥikmah.
- al-Ḥāshimī, Raḥīm Kāzim (2000), *Tijārat al-Asliḥah fī al-Khalīj al-'Arabī 1881-1914* [in Arabic], Dimashq: Dār 'Alā' al-Dīn lil-Nashr.
- al-Ḥātim, Mūsā Ghaḍbān (2001), *al-taṭawwur al-iqtisādī fī al-Kuwayt 1946-1973* [in Arabic], al-Kuwayt: Markaz Dirāsāt al-Khalīj wa-al-Jazīrah al-'Arabīyah.
- al-Ḥumaydī, Nawwāf Falāḥ (2008). *al-taṭawwur al-iqtisādī wa-al-ijtimā'ī fī al-Kuwayt 1938 ilā 1975* [in Arabic], Risālat duktūrāh ghayr manshūrah, Kullīyat al-Ādāb, Jāmi'at 'Ayn Shams.
- al-Jāsim, Najāt 'Abd al-Qādir (Aghustus 1996), Mushkilat al-ḥudūd al-Kuwaytīyah al-'Irāqīyah 1902-1946 [in Arabic], *Majallat Kullīyat al-Ādāb*, 19.
- al-Jāsim, Najāt 'Abd al-Qādir (Sibtambir 1982), Hazr Tijārat al-Asliḥah fī al-Kuwayt wa-al-Khalīj al-'Arabī 1900-1906 [in Arabic], *Majallat al-Bayān*, 198.
- al-Khatrash, Fattūḥ 'Abd al-Muḥsin (Mārs 1994), Tijārat al-silāḥ fī 'ahd al-Shaykh Mubārak al-Ṣabāḥ 1896-1915 [in Arabic], *Majallat al-Mu'arrikh al-'Arabī*, 2.
- al-Khatrash, Fattūḥ 'Abd al-Muḥsin (Yūliyū 1993), Nash'at al-Kuwayt [in Arabic], *Majallat al-Mu'arrikh al-Miṣrī*, 11.
- al-Khuṣūṣī, Badr al-Dīn 'Abbās (1972), *Dirāsāt fī Tārīkh al-Kuwayt al-ijtimā'ī wa-al-iqtisādī 1913-1961* [in Arabic], al-Kuwayt: Sharikat al-Maṭbū'āt al-Kuwaytīyah.
- al-madanī, 'Abd Allāh (2002), *Ma'ālim al-Dawr al-Hindī fī al-Khalīj al-'Arabī fī al-niṣf al-Awwal min al-qarn al-'ishrīn* [in Arabic], al-Baḥrayn: Dār al-Ayyām.
- al-Muṭayrī, Yūsuf (2018), *al-Kuwayt wa-tijārat al-Qawāfil fī al-niṣf al-Awwal min al-qarn al-'ishrīn* [in Arabic], Risālat duktūrāh ghayr manshūrah, Kullīyat al-Ādāb, Jāmi'at 'Ayn Shams.
- al-Najjār, Muṣṭafā, al-Qahwātī, Ḥusayn, Murād, Khalīl 'alā (1984), *Tārīkh al-Khalīj al-'Arabī al-ḥadīth wa-al-mu'āṣir* [in Arabic], Baghdād: no publisher data.
- al-Qaṭāmī, 'Īsā (1964), *Dalīl al-muḥtār fī 'ilm al-biḥār* [in Arabic], al-Kuwayt: no publisher data.
- al-Rashīd, 'Abd al-'Azīz (1978), *Tārīkh al-Kuwayt* [in Arabic], Bayrūt: Dār al-ḥayāh.

- Kuwait Political Agency. Arabic Documents 1899-1949.* (1994). (Vol. 1, 2, 3, 10). Archive Editions.
- Lorimer, John Gordon. (N.D.), *Dalīl al-Khalīj, al-qism al-jughrāfi* [in Arabic], Qatar: Qism al-tarjamah bi-Maktab Amīr Dawlat Qatar.
- Nawfal, Sayyid (1961), *al-Awḍā' al-siyāsīyah li-Imārāt al-Khalīj al-'Arabī wa-Janūb al-Jazīrah al-'Arabīyah* [in Arabic], al-Qāhirah: Dār al-Ma'rifah.
- Qāsim, Jamāl Zakarīyā (1973), *Tārīkh al-Khalīj al-'Arabī* [in Arabic], al-Qāhirah: Dār al-Fikr al-'Arabī.
- Qāsim, Jamāl Zakarīyā (2000), *Nash'at al-Jamārik al-Kuwaytīyah* [in Arabic], al-Kuwayt: Markaz al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Kuwaytīyah.
- Records of Kuwait: 1899-1961.* (1989). (Vol. 4). Archive Editions.
- The Persian Gulf administration report.* (1986). (Vol. ix). Archive Editions.
- Turkī, Bunyān Sa'ūd, w'khrwn (N.D.), *Tārīkh al-Kuwayt al-ḥadīth wa-al-mu'āshir* [in Arabic], al-Kuwayt: Silsilat al-Kutub al-Jāmi'īyah.
- I. O. R. 15/4/3/5. (1933, 8 September). British Vice-Consulate, Mohammarah. No. 534.
- Ibrāhīm, 'Abd al-'Azīz 'Abd al-Ghanī (1982), *Siyāsāt al-amn li-Ḥukūmat al-Hind fī al-Khalīj al-'Arabī 1858-1914: dirāsah wathā'iqīyah* [in Arabic], al-Riyād: no publisher data.
- IOR/L/PS/10/738. Reports on the Trade of Kuwait for the years 1909-1920.
- Jamāl, Muḥammad 'Abd al-Hādī (2003), *al-Ḥarf wa-al-mihan wa-al-anshītah al-Tijārīyah al-qadīmah fī al-Kuwayt* [in Arabic], al-Kuwayt : Markaz al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Kuwaytīyah.
- Jarīdat al-Difā' (1939-1940).
- Kabeel, Sorya (1975). *Source Book on Arabian Gulf States.* University Press.
- Khalaf, Ḥusayn ibn Sa'ūd (2018). *al-'Alāqāt al-Sa'ūdīyah al-Kuwaytīyah 1922-1947: dirāsah fī ḍaw' al-wathā'iq al-Barīṭānīyah* [in Arabic], Risālat mājistīr ghayr manshūrah, Kullīyat al-Ādāb, Jāmi'at al-Yarmūk, al-Urdun.
- Khaz'al, Ḥusayn (1965), *Tārīkh al-Kuwayt al-siyāsī* [in Arabic].
- King Abdul Aziz. (1996). *Political Correspondence 1904-1953* (Vol. 1). Archive Editions.

جدول (١)

كمية الواردات الكويتية من الهند ومسقط وسواحل الخليج العربي من الذهب والعملات بين عامي ١٩٠٩-١٩١٥
(IOR/L/PS/10/738, years 1909-1920).

القيمة بالروبية الهندية

المناطق العربية التركية (البصرة والأحساء)	البحرين	الساحل الفارسي	مسقط	الهند	العام
————	————	————	————	١,١٩,٠٠٠	١٩٠٩
————	————	————	————	١,٢٢,٥٠٠	١٩١٠
٢٥,٦٥٠	١,٣٠٠	١,٠٠٠	٣,٠٠,٧٠٠	٣,٢٣,٦٤٧	١٩١١
٢,٨٧٤	٣٣٤	٨١٤	٢٧,٤٠٨	٨٠,٠٧٠	١٩١٢
٥٦٥	٦١٠	٣٠٥	٨٤٠	٣,٠٢٠	١٩١٣
————	————	٧٠٠	٩٦٩	————	١٩١٤
————	————	————	————	١,٤٥٣	١٩١٥

جدول (٢)

كمية الصادرات الكويتية إلى سواحل الخليج العربيّ والهند من الذهب والعملات بين عامي ١٩٠٩-١٩١٥ (IOR/L/PS/10/738)، القيمة بالروبية الهندية
:(years1909-1920)

القيمة بالروبية الهندية

الساحل الفارسي	المناطق العربيّة التركية (البصرة والأحساء)	البحرين	مسقط	الهند	العام
٣١,٣٠٠	٣,٨٥٠	٥,٧٧٥	١,٧٥,٩٦٠	٤,٢٢,٤٨٧	١٩٠٩
٢,٠٠٠	—	٦٩,٩٥٠	١,١٤,٣٢٩	٦,٥٦,٥٨٧	١٩١٠
١٣,٥٥٠	١٠,٦٠٠	٩,١٣٦	١٣,٩٠٠	١,٠١,٧١٢	١٩١١
٣,١١٣	٣٢٠	٣,٥٠٩	٥,٠٠٣	٣٢,٩١٠	١٩١٢
٩٨٠	٤٩٣	٢,٥٧٧	١,٩٨٣	٣١,٧٢٨	١٩١٣
٣٥٣	٥٥٣	١,٢٠٠	٣٧٩	١٨,٥٧١	١٩١٤
١,٦٣٣	٥,٨٣٣	—	٨٣٣	٤٦,٥٤٩	١٩١٥